ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

هل من اتفاقيات تسمح لتركيا بالتوغل في الأراضي العراقية؟

هدى رزق

تصاعد الجدل داخل العراق بشأن المسوّغ القانوني، الذي تتذرّع به تركيا للتوغل داخل الأراضي العراقية، من أجل استهداف حزب العمال الكردستاني، في ظل رفض المسؤولين الأتراك ما يعدّونه اتهامات جائرة.

حمّلت بغداد أنقرة المسؤولية عن قصف منتجع سياحي في قضاء زاخو في محافظة دهوك في كردستان العراق، في ٢٠ تموز/يوليو، ومقتل ٩ أشخاص و٢٣ جريحاً.

في إثر ذلك تصاعد الجدل داخل العراق بشأن المسوّغ القانوني الذي تتذرّع به تركيا للتوغل داخل الأراضي العراقية، من أجل استهداف حزب العمال الكردستاني، في ظل رفض المسؤولين الأتراك ما يعدّونه اتهامات جائرة، بحيث أوضحت أنقرة أن هجمات دهوك مشابهة لتلك التي ينفّذها حزب العمال الكردستاني، بينما جدّد وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، نفي بلاده مسؤوليتَها عن الهجوم، ودعا السلطات العراقية إلى ألّا تقع في هذا «الفخ»، معتبراً أن هناك دولة تحاول ضرب العلاقات بين العراق وتركيا.

مجلس النواب العراقي، من جهته، طالب تركيا بتقديم اعتذار رسمي، وسحب قواتها العسكرية من جميع الأراضي العراقية، بينما حاول وزير الدفاع التركي، خلوصي آكار، اتهام قوى داخلية تدعم حزب العمال الكردستاني في عملياته ضد تركيا، واستخدام الساحة العراقية من أجل إرسال رسائل إلى تركيا.

وفي مقابلة عبر «ترك برس»، أكد أحمد أويصال، مدير مركز «اورسام « للدراسات الاستراتيجية، أن تركيا في حاجة إلى عراق قوي ومستقرّ لأن المصلحة القومية والأمن القومي التركي يتطلّبان وجود جيران أقوياء يمنعون العصابات والتنظيمات الإرهابية، وأن تركيا في حاجة إلى عراق مستقرّ لأن الأراضي العراقية مَعْبَر دائم ووحيد حالياً لوصول النشاط التركي إلى الخليج، وللوصول إلى الشرق الأقصى.

تأخّرت تصريحات الساسة الأتراك المبرِّرة أهميةَ العلاقة ببغداد بعد أن نقل العراق المشكلةَ إلى مجلس الأمن الدولي، الذي دان الاعتداءات. فعلى مدى الأعوام الماضية، لم ينفكّ الجيش التركي يستخدم الطائرات الحربية أو المسيّرة والمدفعية والقوات البرية في مطاردة حزب العمال الكردستاني المنتشر في الجبال الحدودية بين البلدين، وفي منطقة سنجار شمالي غربي الموصل عند الحدود العراقية السورية، إلّا أن الاستهداف الأخير فتح باب التساؤلات بشأن ماهية الاتفاقيات الأمنية، أو مذكّرات التفاهم، التي تسمح من خلالها بغداد لأنقرة بالتدخل عسكرياً في عمق الأراضي العراقية، من عدمه.

وكان خيار المنطقة الآمنة شمالي العراق برز إلى واجهة النقاش كأحد الحلول المطروحة أمام تركيا لمواجهة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وخصوصاً بعد عملية «قفل المخلب» العسكرية الأخيرة، التي أطلقتها لتأمين عدد من المناطق المهمة.

لكن، هل فعلاً تسعى تركيا لإنشاء مناطق آمنة في شمالي العراق، لمنع حزب العمال الكردستاني من القيام بعمليات في أراضيها؟ وإن كانت تركيا تخطّط من أجل إقامة منطقة آمنة، فالأمر سيكون استحالة بالنسبة إلى العراق وإيران معاً، كلّ لأسبابه الخاصة. حتى إقليم كردستان العراق، الحليف الأبرز لتركيا، بدا قَلِقاً من هذا المسار، باعتبار أن ميدان تلك المنطقة الآمنة سيكون قرى ومناطق في الإقليم، إذا ما نُفِّذ فعلاً.

هل من اتفاقيات تسمح لتركيا بالتوغل في الأراضي العراقية؟

في عهد الرئيس الأسبق صدام حسين، وقّع وزير الخارجية آنذاك، طارق عزيز، مع نظيره التركي، عام ١٩٨٤، محضراً رسمياً يسمح للقوات التركية بدخول أراضي العراق مسافةً لا تتجاوز خمسة كيلومترات، ولا وجود لاتفاقيات أو مذكّرات تفاهم أخرى بين البلدين تُتيح لتركيا التوغل في الأراضي العراقية. كما أن المحضر الموقّع كان يخدم عاماً واحداً فقط؛ أي ينتهي مفعوله عام ١٩٨٥.

الخبراء الأمنيون والاستراتيجيون يؤكدون أن هناك عدداً من الاتفاقيات الخاصة بالحدود الدولية وتقاسُم المياه والأنهار، وأنه لا توجد اتفاقيات أو مذكّرات تفاهم أمنية بين البلدين. لكن، علامَ اعتمدت تركيا من أجل التوغل في الأراضي العراقية؟

تركيا، من جهتها، اعتمدت على المادة الـ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على أن الدولة، التي تتعرّض لاعتداء عبر حدود دولة جارة، تسمح للدولة المهدَّد أمنها القومي بالدخول للدولة الأخرى، وخصوصاً التي لا تستطيع ضبط أمنها، إلّا أنه كان على تركيا إعلام مجلس الأمن الدولي بالأمر، وهو ما لم يحدث. لذلك، حتى التذرع بالمادة الـ٥١ غير مقبول.

أمّا قاعدة زيليكان في بعشيقة، فكانت نتاج اتفاق الحكومة التركية مع حكومة رئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العبادي، إلّا أنه، عندما طلبت وزارة الخارجية العراقية انسحاب تركيا، تعنّتت ورفضت.

تستند تركيا، في عملياتها العسكرية الدائمة، شماليّ العراق، إلى «اتفاقية أنقرة» التي وقّعتها مع بريطانيا والمملكة العراقية، عام ١٩٢٦، لتسوية نزاعها معهما بشأن السيادة على ولاية الموصل شمالي العراق، إذ قضت بتبعية الموصل للعراق، على أن تحصل تركيا على امتيازات، بينها نسبة من عائدات نفطها مدة ربع قرن، ورسّمت الحدود بين البلدين. لكن أنقرة تقول إن المعاهدة تتضمن بنداً أساسياً لمكافحة تهديدات أمنها القومي القادمة من شمالي العراق، كما أن الساسة الأتراك يذكّرون، بصورة متكررة، بتلك الاتفاقية، ويرون أنها تسمح بالتدخل العسكري في شمالي العراق، من أجل منع أي تهديدات لأمن بلادهم القومي، قادمة من هناك.

في هذه الحالة، يُعَدّ التقصير ناتجاً من الحكومات العراقية المتعاقبة، إذ لو أرادت لكان في إمكانها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية من أجل منع دخول تركيا أراضي العراق.

الدبلوماسية العراقية لم تكن ناجعة، فالمشكلة تكمن في عدم وضع محاذير في مؤتمر مكافحة الإرهاب الأممي عام ٢٠١٥، لأجل عدم تدخل جيش أي دولة مجاورة في الأراضي العراقية، إلّا أن حجة تركيا هي أنه، في أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي، تم توقيع مذكّرة تفاهم أمني بين الطرفين. وسمحت المذكرة للجانب التركي بالتوغل حتى عمق ٣٥ كلم داخل الأراضي العراقية لملاحقة حزب العمال الكردستاني.

كذلك، أعطى رئيس الوزراء الكاظمي ضوءاً أخضر، في أثناء زيارته تركيا، لتنفيذ عمليات قصف وتحليق للطائرات المسيّرة بعمق ٥٠ كلم، من أجل ملاحقة حزب العمال الكردستاني.

يقدَّر عدد العسكريين الأتراك بأكثر من ٧ آلاف عسكري، يتحركون في مساحات جغرافية واسعة تصل إلى نحو ١٠٠ كلم في عمق الأراضي العراقية، كنقاط عسكرية، وقاعدة واحدة في بعشيقة. وبحسب القانون العراقي، والمادة الـ١٧، لا يمكن اعتبار المحاضر اتفاقيات. كما يمكن للعراق إبطال مفعولها من خلال رفع مذكّرة من جانب وزارة الخارجية العراقية والوزارات الأمنية إلى مجلس الأمن الدولي.

حاول الساسة الأتراك اتهام إيران بحماية حزب العمال الكردستاني، والسعي لخلق توتر بين العراق وتركيا. لكن الواقع هو أن إيران تريد اتفاقات محدّدة بين العراق وتركيا عند حدودها، وحلاً سياسياً للمشكلة، التي تعود إلى أوائل ثمانينيات القرن الماضي.

يسعى حزب العدالة والتنمية للعمليات العسكرية التي تعود على العراق بمشكلات تضاف إلى مشكلاته الداخلية، بحيث يراهن «العدالة والتنمية» على استقطابات، منها سياسي وآخر مذهبي، الأمر الذي قد يخلق فجوات في الاجتماع السياسي العراقي يتيح لتركيا، تحت حجة قتال «إرهاب» حزب العمال، الحصول على نفوذ سياسي ومكتسبات نفطية من العراق، والمحافظة على القواعد التي تقيمها في أراضي كردستان العراق وقواعد أخرى في زيليكان.

رسائل المقاومة...

رنا جهاد العفيف

معادلات رسّخت الكثير من الرسائل، بالمضمون كان لها مفعول بتعزيز الحصون، ورسائل بالجملة واحدة تلو الأخرى، لـ «الإسرائيلي» والأميركي، تؤكد جاهزية المقاومة لحماية الثروة اللبنانية، كما لو أنه بدأ العد التنازلي، وصور ناطقة تقف بالمدلولات الدقيقة عن إنتاج خلاصة خريطة المواقع البحرية استخباريا، عبر مقطع مصور لإحداثيات منصات استخراج الغاز «الإسرائيلية»، فما هي رسائل المقاومة بالتوقيت والمضامين، وكيف تلقتها الولايات المتحدة الأميركية ومن خلفها الطفل الرضيع «إسرائيل» بالتعليق والتجسيد؟

اهتمام «إسرائيلي» وأميركي بكل خطاب للأمين العام لحزب اللّه السيد حسن نصر اللّه وخاصة منها الخطابات الأخيرة، لما يمكن أن يحدث لكاريش، وقالت «إسرائيل» علناً إنه موجه لها، وربما لهوكشتاين الوسيط المتصنّع أيضاً...

وانطلاقاً من جملته الاعتبارية الحقة للسيد، ألا وهي اللعب بالوقت غير مفيد، رسالة اختير توقيتها ليراها المعنيون في لبنان أيضاً، ويأخذوا بها للاستفادة منها، وكلمة الوقت تحديداً، هي اقتطاف من كلمة سابقة للسيد، عندما قال: من يراهن على الوقت هو سيخسر، لا تلعبوا بهذا الموضوع بالتحديد، فهو يمثل الخط الأحمر بالنسبة للسيد، لأنّ ترتيب الرسائل أخذ حيّزاً من المساحة عند المقاومة، بدءاً من رسائل المُسيّرات وصولاً لإظهار السيطرة الاستخبارية الكاملة للمقاومة وعلى المساحة البحرية التي يعمل فيها الاحتلال «الإسرائيلي» بالرصد الدائم، وهذا له عبرة سياسية بالمعنى الحرفي، هي أنّ على المعنيين في لبنان الاستفادة من قدرات المقاومة، ومن معادلاتها لتسمح للبنان الحصول على ثرواته وهذه الفرصة ذهبية لن تتكرّر.

وفي ما يخص الفيديو الذي بثته المقاومة، فهو يظهر منصات الغاز والنفط التي بنتها «إسرائيل» على الجانب الفلسطيني المحتلّ، إذ تؤكد المقاومة أنّ استهداف هذه المنصات وكلّ ما يتعلق بها، ليس صعباً، وأنّ نشر الفيديو له أهمية كبيرة جداً نظراً لوقعه السياسي وأيضاً له وقع ذات طابع عسكري، في حال ارتكبت «إسرائيل» أي حماقة، فإنّ الجاهزية على أكمل وجه ولن تتردّد المقاومة أبداً في استهداف أي نقطة...

لقد أتى المقطع المصوّر، متزامناً تماماً مع توقيت وصول منسّق الإدارة الأميركية لشؤون أمن الطاقة عاموس هكشتاين إلى لبنان، لبحث ترسيم الحدود البحرية، وقد اعتبر بعض المعلقين السياسيين الأميركيين أنه مجرد إحداثيات وتصوير انترنت لا يجدي نفعاً، والى ما هنالك من سخف في التعبير، وكذا اسرائيل تعوّل على أنه جزء من الحرب النفسية، إلا انّ هذا الكلام غير دقيق بالمنطق، فإذا كان الفيديو جزءاً من الحرب النفسية كما يدّعون، فإنّ فيه أيضاً من الجديد ما يجعله يتجاوز البعد العسكري والإعلامي، لتكون هنا الرسالة بالغة الأركان، وبصوت الأمين العام لحزب اللّه، تثبت المقاومة رسالتها البليغة بإيجاد الصورة الناطقة بالدلالات، مفادها، أنّ منصاتكم نرصدها بدقة، دون الحاجة للمُسيّرات، وفي منطوق الرسالة إنتاج سفنكم وما يتبعها كله تحت أعيننا وفي الحسبان، حيث خريطة المواقع البحرية جاهزة لتلك الأهداف المتحركة، لمنع «إسرائيل» من استخراج الغاز، بقوة صاروخية إنْ لزم الأمر لحماية الثروة اللبنانية، وهذا وارد جداً إذا استمرت «إسرائيل» بالاستفزازات العدائية.

ونحن على أعتاب العدّ التنازلي تختار المقاومة توقيتها بتجسيد اقتدارها للبنان المفاوض بعيداً عن الصفعات التي توهم أميركا و«إسرائيل» مزاعمها الغير مباشرة عبر وساطة هوكشتاين المتصنّع، حيث لا مساومة ولا تفاوض ولا تنازل ولا تطبيع، وقالها رئيس البرلمان نبيه بري أيضاً... هذا يعطي دفعاً كبيراً على المستوى الإعلامي والسياسي، بأنّ التهديد الجدي للسيد بين سندان القدرات وتنفيذ الوعيد كصورة واضحة عن التهديدات المتلاحقة، وهذا ما جعل «إسرائيل» تسارع في تعزيز قواتها لحماية منصة حقل الغاز كاريش.

المؤشرات السياسية والعسكرية لها أهداف مشابهة لحقبة أهداف حرب تموز، وقد تكون هذه المرة متعددة، قد يقول البعض هذا من سابع المستحيلات، ولكنه ليس بمستحيل على المقاومة في إطار الردّ، لمجرد أنّ هناك مفاجآت كبرى تتحضّر، ونتركها حالياً لأنها من حق المقاومة فقط ولا أحد غيرها، أن يخبرنا بكم في القريب العاجل.

وبالتالي كل ما يشاع من مصادر غربية ووسائل اعلام اسرائيلية حول مقطع الفيديو، هي هواجس ارباكات تتنفس منها، لأن الاحداثيات تكتب، بينما الصورة كانت واضحة وبدقة من كاميرا حرارية من شاشة غرفة التحكم بالصواريخ، إذ نشرت صورته، وهو اشبه بالصاروخ الذي استخدم في تموز ٢٠٠٦، والصور لا تكذب، وإن غدا لناظره قريب وسترون بأعينكم.

تناقص بالقوات البحرية والجوية..أميركا تواجه اسوأ مشكلة تجنيد منذ حرب فيتنام

د. علي دربج

يبدو ان التراجع الذي بدأ يضرب الولايات المتحدة على الاصعدة كافة، قد أصاب هذه الايام رمز قوتها وهيبتها وتسلطها على العالم، ونعني به الجيش الأمريكي الذي يعيش أوقاتا عصيبة، على مستوى التجنيد العسكري.

يكشف آخر التقارير لهذا العام أن القوات المسلحة الامريكية تعاني من نقص كبير في عمليات التجنيد الاختياري في جميع المجالات تقريبا - وهو عجز يصل الى الآلاف من «القوات المبتدئة» التي يحتاجها الجيش الأمريكي سنويا.

يتسبب هذا التراجع في صفوف الامريكيين الراغبين بالتطوع بالجيش، بقلق المسؤولين في وزارة الحرب الامريكية، ويعتبر أسوأ من أي وقت مضى منذ ما بعد حرب فيتنام مباشرة (بحسب اعترافات المسؤولين الامريكيين انفسهم)، وبات يولّد شعورا بالاسى والمرارة لدى قادته، ويساهم في شغور الوظائف الحساسة، فضلا عن انه يؤثر على عديد بعض الفرق والفصائل العسكرية، التي أصبحت تعاني من نقص فعلي.

ماذا عن الأرقام الحالية للتجنيد في الجيش الامريكي؟

بالرغم من النظرة الايجابية للجيش لدى الامريكيين، فإن مسألة الاحجام عن التجنيد تضرب صورته وسمعته، خصوصا إذا ما عرفنا انه وحتى أواخر حزيران/ يونيو الفائت، لم تكن المؤسسة العسكرية الامريكية، قد جندت سوى نحو ٤٠ بالمائة، من أصل ٥٧ ألف جندي جديد، مطلوب تجنيدهم بحلول ٣٠ أيلول/ سبتمبر المقبل، اي نهاية السنة المالية.

علاوة على ذلك، كشف متحدث باسم البحرية وسلاح مشاة البحرية الأمريكية أن « القوات البحرية، ومشاة البحرية لا تنشر أرقام التجنيد قبل نهاية السنة المالية، لكن كلاهما أقرّ، بأنه سيكون من الصعب عليهما الوفاء بالحصص (اي الأعداد التي هم بحاجتها) هذا العام.

ليس هذا فحسب، حتى القوات الجوية، التي نادرا ما واجهت صعوبة في جذب المواهب في الماضي، تعاني من جهتها تراجعا يقدر بنحو ٤٠٠٠ مجند، عن المستوى الذي تصل إليه عادة بحلول منتصف الصيف.

وتعقيبا على ذلك، لخص الميجور جنرال إدوارد توماس جونيور، قائد خدمة التجنيد بالقوات الجوية هذه المشكلة بالقول «نحن في معركة أسبوعية من أسبوع لآخر. نأمل أن نتمكن بالكاد من القيام بمهمة هذا العام، لكن هذا غير مؤكد."

ما هي أسباب الإحجام عن التطوع في الجيش الامريكي؟

في معرض تبريرهم لهذا الاحجام عن التجنيد من قبل الامريكيين، يذكر المسؤولون حججاً وذرائع عدة، غير انهم يتعمدون تجاهل واخفاء السبب الاساس لهذه المشكلة، الا وهو التدخلات والحروب العسكرية الفاشلة التي شنتها أمريكا على اكثر من منطقة ودولة في العالم، وأدت الى إيقاع خسائر كبيرة في صفوف المجندين الامريكيين (الالاف منهم قضى بين قتيل وجريح ومعوّق) خصوصا في العراق وأفغانستان، إضافة الى النقمة التي احدثتها هذه الارقام لدى الرأي العام الامريكي.

وانطلاقا من هذه النقطة السوداء في سجل الجيش الامريكي، اكتفى قادة القوات المسلحة الامريكية، بإبراز عدد من العوامل التي زعموا انها لعبت دورا رئيسيا في ازمة تراجع التجنيد العسكري في الولايات المتحدة - دون التطرق الى الحروب - واوجزوها بالاتي:

اولا: مشكلة كوفيد-١٩ التي أبقت مسؤولي التوظيف (ولمدة طويلة نوعا ما) بعيدين عن معارض المقاطعات، ومهرجانات الشوارع، ومناطق الصيد (كما يسمونها) الأكثر إنتاجية، وهي المدارس الثانوية. ونتيجة تلك الجائحة، لم يتمكن مسؤولو التوظيف في الجيش، من مدّ جسور العلاقات، والتواصل المادي المباشر وجها لوجه، مع المواطنين الأمريكيين خلال المراحل المبكرة من الوباء، وهو ما انتج جفافا وجفاء من قبل الخريجين الثانويين تجاه الجيش. ثم جاءت قضية التلقيح الإلزامي داخل المؤسسة العسكرية، لتجعل نسبة يُعتد بها من الامريكيين، يصرفون النظر نهائيا عن فكرة الانتساب للجيش.

ثانيا: توجّه المواطنين الامريكين نحو سوق العمل الحالي الملتهب، بعد التعافي من جائحة كورونا، خصوصا مع وجود العديد من الوظائف الشاغرة في قطاعات مختلفة، حيث إن ارتفاع أجور المدنيين والمزايا التي تعطى لهم، تجعل الخدمة العسكرية أقل إغراءً.

ثالثا: الاتجاهات الديموغرافية الأطول أجلا، التي تؤثر سلبا أيضا على التجنيد في أمريكا. فهناك أقل من ربع الشباب الأمريكيين البالغين، تنطبق عليهم مواصفات التجنيد خصوصا على الصعيد البدني، وليس لديهم سجل إجرامي يمنعهم من التطوع في الجيش. لكن المثير في الامر، ان هذه النسبة تقلصت باطراد في السنوات الأخيرة.

رابعا: بقاء عثرة التوظيف على حالها، بالرغم من ان الإعلانات السريعة التي عرضها الجيش للترويج للخدمة العسكرية ومن ضمنها عرض فيلم :Top Gun Maverick ساعدت قليلا.

خامسا: العامل الصحي، في السنوات الأخيرة، وجد البنتاغون أن حوالي ٧٦ بالمائة من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٢٤ عامًا، يعانون من السمنة المفرطة، أو ان لديهم مشاكل طبية أخرى، أو تاريخ إجرامي يجعلهم غير مؤهلين للخدمة.

سادسا: وهو الاهم ، معضلة قضية تغيير المواقف تجاه الخدمة العسكرية، او ما يسميه الجيش بـ»الميل» - نسبة الشباب الذين قد يفكرون في الخدمة - والذي انخفض بشكل مطرد لعدة سنوات. ولهذا قال الجنرال توماس إنها كانت تقف عند ١٣ بالمائة قبل أن يبدأ الوباء، لكنها انخفضت الآن الى ٩ بالمائة، اي أن ما يقارب ١ فقط من كل ١٠ شباب، يقولون الآن إنهم سيفكرون في التجنيد.

ما هي الحلول التي وضعها الجيش لمواجهة هذا النقص في التجنيد؟

عبّر الجنرالات الامريكيون عن مخاوف أكبر وأطول أمدا، بشأن تقلّص عدد الشباب الأميركيين القادرين والراغبين في الخدمة، حيث تضاءلت مستويات الثقة بالحكومة الأمريكية والجيش، وأصبحت اقل عما كانت عليه في السابق.

بالنسبة لهؤلاء الجنرالات، لم يكن الحفاظ على واحد من أكبر الجيوش في العالم بالكامل بمتطوعين، أمرا سهلا على الإطلاق. زد على ذلك انها ليست المرة الأولى التي يعاني فيها الجيش هذا التراجع في نسبة المجندين، منذ ٤٩ عاما، بعد أن أنهت الولايات المتحدة مشروع التجنيد الإلزامي في العام ١٩٧٣، والذي انتهى بالفشل الذريع.

وبناء على ذلك، استخدم الجيش سعيا منه للتنافس مع اصحاب الوظائف تكتيكين اثنين:

الاول، وضع المكافآت، ورفع الأجور وغيرها من الإغراءات.

الثاني: خفض المعايير قليلاً لتجنيد الأشخاص الذين قد لا يكونون مؤهلين.

ولهذه الغاية، وفي محاولة لمواجهة هذا النفور من التجنيد، أعلن الجيش الأمريكي عن رزمة من المحفزات والمغريات لجذب الأميركيين الى الجيش، حيث وضع القائمون على المؤسسة العسكرية الامريكية، مكافآت للتجنيد، تصل إلى ٥٠ ألف دولار، كما عمدوا الى تقديم مبالغ نقدية «سريعة» تصل إلى ٣٥ ألف دولار لبعض المجندين الذين يلتحقون بالتدريب الأساسي في غضون ٣٠ يوما.

أكثر من ذلك، وفي خطوة من شأنها ازالة جميع العوائق او الاسباب المنفرة من امام الأمريكيين بهدف توسيع قاعدة التجنيد، خففت فروع الخدمة العسكرية بعض القيود الى كانت تفرضها في السابق، وفي مقدمتها وشم الرقبة، إضافة الى معايير الأخرى. اما ذروة هذه الاجراءات فكانت في حزيران الماضي، عندما أسقط الجيش لفترة وجيزة شرط الحصول على شهادة الدراسة الثانوية، قبل أن يقرر أن هذه خطوة سيئة، ويعمد الى الغائها، نظرا لتداعياتها السيئة على الجيش الامريكي.

في المحصلة، يقّر الخبراء العارفون بأحوال الجيش الامريكي، ان الحروب والغزوات الامريكية هي التي ساهمت بهذا النقص الحاصل والذي ادى الى تقلص حجمه، إذ يبلغ عدد أعضاء الخدمة الفعلية الآن حوالي نصف ما كان عليه في الثمانينيات، ومن المتوقع أن يستمر في التناقص.